Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (42), (Sapt, 2026)
ISSN: 3104-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) العدد 42 سبتمبر 2026
ردمد: 3104-6266

تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، باستخدام معيار كفاية رأس المال دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة اجدابيا

أسامة محمد أحمد

كلية الاقتصاد – القسم التمويل والمصارف – جامعة اجدابيا

Evaluating the Financial Performance of Libyan Commercial Banks Using the Capital Adequacy Standard: An Applied Study of Commercial Banks Operating in the City of Ajdabiya

Osama Mohamed Ahmed

Faculty of Economics – Department of Finance and Banking – University of Ajdabiya

osama.mohamed@uoa.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2026/09/02 –تاريخ المراجعة:2026/09/08– تاريخ القبول: 2026/10/06– تاريخ للنشر: 07/11/ 2026

الملخص :–

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية من خلال تطبيق معيار كفاية رأس المال المعتمد دوليا **(معيار لجنة بازل)** والتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي, ولتحقيق هذه الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجوانب النظرية إلى جانب المنهج الاحصائي لتحليل البيانات المالية الصادرة عن المصارف التجارية خلال فترة الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أبرزها تباين مستوى التزام المصارف التجارية الليبية بالنسب المعيارية لكفاية رأس المال وجود مساهمة لمعيار كفاية رأس المال في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية وقدرة المصارف على مواجهة المخاطر المحتملة كالائتمانية والتشغيلية وفي ضور هذه النتائج توصي الدراسة بضرورة تدعيم القواعد الرأسمالية للمصارف, وتفعيل أدوات الرقابة المصرفية، والالتزام المستمر بالمتطلبات المعيارية الصادرة عن الجهات الرقابية لضمان سلامة القطاع المصرفي وحماية حقوق المودعين.

الكلمات الافتتاحية: المصارف التجارية – السيولة – الربحية.

Summary :

This study aims to evaluate the financial performance of Libyan commercial banks by applying the internationally adopted capital adequacy standard (the Basel Committee standard) and the instructions issued by the Central Bank of Libya, To achieve this objective, the study adopted the descriptive – analytical approach to address the theoretical aspects, alongside the statistical approach to analyze financial data extracted from a sample of commercial banks during the study period.

The study concluded with several findings, most notably the variance in the level of compliance among Libya commercial banks with standard capital adequacy ratios, as well as the existence of a statistically significant impact of the capital adequacy level on the efficiency of financial performance, its stability, and the banks, capacity to mitigate potential risks (such as credit and operational risks). in light of these findings, the study recommends the necessity of bolstering the banks, capital bases, activating banking supervision tools, and maintaining ongoing compliance with regulatory requirements issued by supervisory authorities to ensure the soundness of the banking sector and protect depositors, rights.

Keywords: Commercial Banks – Liquidity – Profitability

1.1 المقدمة :-

تحتاج المصارف التجارية والمؤسسات المالية أثناء القيام بأعمالها إلى أجراء التقييم المستمر للوصول إلى معايير تحدد بشكل واضح مراكزها المالية وصحتها المالية ومن بين المقاييس والمؤشرات المعبرة عن هذه الحالات معيار كفاية رأس المال خاصة في ضل التغيرات المستمرة للبيئة المصرفية سواء المحلية أو الدولية ودخول عامل التكنولوجيا في أعمال الصيرفة الإلكترونية وتنوع المخاطر وارتفاع مستوياتها فقد ظهرت الحاجة الملحة إلى توحيد معايير الرقابة المصرفية على المستوى الدولي بما يجسد التكافؤ الحقيقي في الفرص التنافسية ما بين المصارف أو تناقص الفروق بينها بما يسمح بالتأقلم والتكيف مع التغيرات الاقتصادية الجديدة وبما يضمن تحقيق حد ادني من الأمان على أصول المصارف ويعزز صلابة الأنظمة المصرفية.

وقد جاءت الأستجابة لمطلب توحيد معايير الرقابة المصرفية بعقد اتفاقيات بازل الدولية التي حققت نجاحا قويا في الساحة المصرفية الدولية من خلال تركيز جهودها على محور أساسي متمثل في معيار كفاية رأس المال باعتباره معيار دولي يحظي بأهتمام بالغ الأهمية, وعلي الرغم من أن التطبيق الميداني لهذا المعيار يوحي بالثقة في نتائج أعمال المصارف ومراكزها المالية إلا أنه بين العديد من نقاط الضعف مما دفع لجنة بازل إلى إجراء تعديلات عليها واستحداث مضمونها وتكييف متطلباته وفقا للتغيرات الطارئة علي البيئة المصرفية الدولية.

2.1 مشكلة الدراسة :-

في إطار التأكيد من سلامة المراكز المالية للمصارف وتماشيا مع متطلبات لجنة بازل 2,1 ووفقا للدور الإشرافي والرقابي الذي يمارسه مصرف ليبيا المركزي من خلال تنفيذ القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف, ووفقا لمتابعته أوضاع المصارف الليبية أو أي مشاكل قد تؤدي به إلى مواجهة صعوبات في القدرة على المنافسة الداخلية والخارجية على حد السوء, مدعوما في ذلك بإقرار محافظ مصرف ليبيا المركزي السابق والذي خلص إلى ضرورة القيام بتشخيص واقع هذه المصارف وتحديد الصعوبات التي تواجهها, والعمل على اختيار أسلوب جديد يركز على مراقبة الأوضاع المالية للمصارف من خلال قواعد للبيانات المالية المتعلقة بمختلف نواحي العمل المصرفي, حيث لا وجود لتصنيف محلي للمصارف ولا تصنيف المؤسسات الدولية متبع في ليبيا, وإن تعميم عملية المراقبة يجب أن تركز على استكشاف واستشراف المخاطر الناجمة عن العمليات المصرفية, أضف إلى ذلك توصية إدارة البحوث والإحصاء لدى مصرف ليبيا المركزي في ورقة حول تطور أهم بيانات المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة من (2008- الربع الثاني 2014) بوضع معايير محلية للصناعة المصرفية في ليبيا ومقارنتها بالمعايير الدولية, وذلك من أجل تقييم أداء المصارف التجارية وتوجيهها نحو الأداء الأفضل, والاستمرار في بناء نظام متطور للرقابة على نشاط المصارف يشمل الرقابة على إدارتها لأموالها ومحافظها الاستثمارية وسيولتها والعمل على تطوير أنظمة المحاسبة والمراجعة في المصارف والمؤسسات المالية العامة لكي تتفادي حدوث أية أزمات مالية, وعلية يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

1-هل يساهم معيار كفاية رأس المال في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ؟

3.1 الدراسات السابقة :-

1- دراسة (ابو محيميد, 2018)

العنوان: مخاطر الصيغ المصرفية وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال من خلال معيار بازل.

الهدف: تحليل أثر تطبيق نسب كفاية رأس المال وفقا لاتفاقيات بازل (I,II,III) على حماية المصارف من مخاطر الائتمان والسوق

إبراز النتائج: الالتزام بالنسب المعيارية المحددة لكفاية رأس المال يعمل كمصدر حماية (Buffer) مالي يقي المصارف من التعثر الهيكلي والتعرض للأزمات.

2- دراسة (حسين ومحمد, 2021)

العنوان: تأثير كفاية رأس المال على هيكل التمويل بالمديونية : دراسة تحليلية للمصارف التجارية.

الهدف: معرفة الأثر الذي تحدثه نسبة كفاية رأس المال **(وفق معايير بازل)** على السلامة الكلية والأداء المالي للبنوك.

إبراز النتائج: وجود أثر طردي بين زيادة معدل كفاية رأس المال وانخفاض المخاطر المالية, مما ينعكس إيجابا على استقرار الأداء والربحية.

3- دراسة (نصير, 2022)

العنوان: تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة باستخدام مؤشر CAMELS.

الهدف: تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة ومدي قدرة النموذج الدولي (CAMELS).

الذي يعتبر " كفاية رأس المال" ركنه الأساسي على قياس سلامة الأداء المالي للمصارف.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمقارنة المؤشرات المالية لعينة من المصارف.

إبراز النتائج: أظهرت الدراسة فعالية مؤشر كفاية رأس المال ومؤشرات النموذج في كشف القوة والضعف المالي, وأوصت بضرورة تعزيز القواعد الرأسمالية لزيادة الأمان المالي وتحمل المخاطر.

4- دراسة (الأنبيه, 2023)

العنوان: محددات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2010-2020)

الهدف: التعرف على المؤشرات المصرفية الداخلية (كفاية رأس المال, جودة الأصول, السيولة) التي تؤثر على استقرار المصارف الليبية.

المنهجية: دراسة قياسية تحليلية للبيانات المالية للمصارف التجارية الليبية.

إبراز النتائج: خلصت الدراسة إلى أن مؤشر كفاية رأس المال هو المؤشر الأكثر تأثيرا إيجابيا وبدلالة إحصائية على تحقيق الاستقرار المالي للمصارف الليبية وحمايتها من الصدمات.

4.1 أهداف الدراسة :-

1- معرفة مساهمة معيار كفاية رأس المال في تقييم الأداء المصرفي للمصارف.

2- التعرف على مفاهيم عامة لتقييم الأداء وطبيعة وواقع المصارف التجارية الليبية.

3- .إثراء المكتبة العلمية حول معيار كفاية رأس المال في تقييم الأداء المصرفي وأهميته.

5.1 أهمية الدراسة :-

الأهمية العلمية: إن متابعة موضوع رأس المال المصرفي ومعدل كفايته كونه يلعب دورا مهما في دعم واستقرار القطاع المصرفي مما يعظم ربحية المصارف وبالتالي زيادة ثقة المساهمين والعملاء والمستثمرين بما ينعكس أثره الإيجابي على القطاع المالي والاقتصاد الوطني من خلال توفير الموارد اللازمة للاستثمار حيث يقوم بترويج وتمويل المشاريع التي تساعد في خلق قطاع تصديري يخدم التنمية.

الأهمية العملية:

1- أهمية التقييم المالي لأداء المصارف واعتباره أمرا مهما لكثير من المهتمين والدارسين نظرا للثقل الذي تمثله المصارف وحساسيته بدورها الاقتصادي.

2- معرفة مدي تطبيق معيار كفاية رأس المال وتأثيره علي ربحية المصارف التجارية ومعرفة العوامل التي تؤثر على نمو وتطوير ربحيتها بما يعود بالفائدة على المتعاملين والمهتمين باستمرارية أداء المصارف وسلامة النظام المصرفي في ليبيا.

6.1 فرضيات الدراسة :-

1- وجود مساهمة لمعيار كفاية رأس المال في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية .

7.1 منهجية الدراسة :-

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الاستنتاجي من خلال تحليل القوائم المالية لمصرف التجاري الوطني، ومصرف الجمهورية، ومصرف التجارة والتنمية ومصرف شمال افريقيا ومصرف الأمان خلال الفترة الممتدة من 2020 – 2023.

8.1 محددة الدراسة :-

اقتصرت الدراسة على المصارف التجارية العاملة بمدينة اجدابيا.

9.1 مجتمع وعينة الدراسة :-

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة بمدينة اجدابيا وهي (مصرف التجاري الوطني، ومصرف الجمهورية، ومصرف التجارة والتنمية ومصرف شمال افريقيا ومصرف الأمان).

الاطار النظري :

مفهوم تقييم الأداء :-

يعرف تقييم الأداء على أنه إحدى الحلقات المهمة في العملية الإدارية الشاملة, تعتمد على استخدام مجموعة من المؤشرات والمقاييس لفحص مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها الموضوعة, وتحديد الانحرافات الايجابية والسلبية ومعرفة أسبابها واقتراح المعالجة المناسبة لها.

أهداف عملية تقييم الأداء :-

1- معرفة مدى تحقيق المشروع الاقتصادي للخطط والأهداف.

2- الكشف عن موطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك لغرض وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها.

3- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي لكل مشروع ومن ثمة الوصول إلى تقييم شامل.

4- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرتها في المعيار الصحيح بما يوزان بين الطموح والإمكانيات المتاحة, حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات الواقعية.

5- إبراز مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية.

6- إبراز مدى قدرة البنك على استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول.

القواعد الأساسية لتقييم الأداء :-

أولا : تحديد الأهداف :

يجب على المؤسسة تحديد أهدافها ودراستها وهي الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء بقصد التعرف على مدى دقتها و واقعيتها ولا يقتصر الأمر على الهدف العام للوحدة الاقتصادية إنما تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها.

ثانيا: وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل :

يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل لكل مجال من مجالات النشاط بحيث تعكس السياسات الخاصة بالموارد اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية, ومن ناحية أخري يتم تحديد الكيفية التي تستخدم بها تلك الموارد بشكل يحقق أقصي عوائد ممكنة.

ثالثا: تحديد مراكز المسؤولية :

حيث يتم وضع لكل قسم من أقسام البنك مسؤول خاص من أجل الرقابة والإشراف في عملية تقييم الأداء, وكذلك تبيان العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض, ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى, كما يسهل ركن تحديد مراكز المسؤولية في عملية الكشف عن الانحرافات وتفسيرها بعرض التعرف على أسبابها والمراكز المسؤلة عنها.

رابعا: تحديد معايير ومؤشرات واضحة للأداء :

وتتمثل في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية بأكملها أو على مستوي مراكز المسؤولية فيها, وهي أكثر صعوبة في الوقت نفسه وهذا في ظل وجود عدة معايير تؤخذ بعين الاعتبار عند المفاضلة بينها, مثل وجوب تحديد ماهمية المعايير المختارة, كذلك اختيار المعايير المناسبة لدراسة مستوى الأداء كما تختلف هذه المعايير من وحدة لأخري, وهذا حسب طبيعة نشاط كل وحدة.

الأداء المالي :-

يعرف الأداء المالي على أنه: مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة, من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف.

أهمية عملية قياس الأداء المصرفي :-

1- يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك وتعزيز دزره في الاقتصاد الوطني واليات رفعه.

2- يساعد على المستوى المالي في التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر.

3- حث الإدارة على التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات.

4- معالجة أي خلل في عمل الإدارة بشكل سريع.

5- تبرير الحاجة إلى الموارد بناء إلى أسس علمية وموضوعية.

6- تعزيز مبدأ المساءلة بالاستناد إلى أدلة موضوعية.

7- يساعد في الإفصاح على درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك.

8- يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الاقسام المختلفة في البنك مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيه.

معايير عملية قياس الأداء المصرفي :-

1- المعايير التاريخية:

تعتمد على أداء البنك التجاري خلال السنوات السابقة وأهميته تكمن في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للبنك وتكشف مواضع القوة والضعف وبيان وضعه المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة, ولكن يعاب عليه عدم قدرته على المقارنة بين وضع البنك المالي واوضاع البنوك الأخرى, كذلك عدم دقته في حالة توسع البنك أو إدخال خدمات جديدة أو مبتكرة.

2- المعايير الصناعية:

تعتمد على مقارنة النسب المالية للبنك بالنسب المالية للبنوك المساوية له من حيث الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة, ولكن يعاب عليه عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم وطبيعة الانشطة خاصة وأن الكثير من البنوك التجارية أخذت بمبدأ التنويع في تقديم الخدمة للتقليل من المخاطر المحتملة.

3- المعايير المطلقة:

هذه المعايير أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية, ورغم اتفاق الكثير من المحللين الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية مثل قابلية السداد التى تحسب بقسمة مجموع الأصول على مجموع الديون والتي ما تزال تستخدم الواحد الصحيح كمعيار مطلق.

4- المعايير المستهدفة:

تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات كذلك الخطط التي تقوم البنوك التجارية بأعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية, ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع البنوك بعد ذلك من اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

المصارف التجارية :

هو كل شركة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع في حسابات جارية تدفع عند الطلب, أو في حسابات لأجل, ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية ". (القانون رقم 1 لسنة 2005م) بشأن المصارف والمعدل بالقانون رقم (**46**) لسنة 2012م

أهداف المصارف التجارية :

1- هدف الربحية : ربح المصرف هو الفائض الصافي بين إيرادته الكلية وتكاليفه الكلية, ويتم تعظيم الربح إذا حاول المصرف تعظيم إيرادته، أو من خلال تخفيض التكاليف.

2- هدف السيولة : يقصد بسيولة المصرف قدرته على مواجهة كل طلبات السحب من الأرصدة النقدية المودعة, حيث يهدف البنك من استعداده لتلبية طلبات عملائه من السحب إلى الاحتفاظ بدرجة ثقة عالية، فالثقة في البنك التجاري هي أساس وجوده, لذلك فإن محاولة التوفيق بين عاملي الربحية والسيولة تلزم البنك الاحتفاظ بجزء من موارده في صورة نقدية لمواجهة اعتبارات السيولة والجزء الباقي يوظفه في استثمارات مختلفة لإشباع عامل الربحية.

3- هدف سلامة المركز المالي للبنك : إن البنوك التجارية لا يمكنها استيعاب خسائر تزيد على رأس المال المملوك, فأي خسائر هنا تعود على أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك, لذلك تفضل البنوك التجارية التنويع في محفظتها المالية غير أن ذلك قد يهدد سلامة المركز المالي لها عندما تقوم بشراء أصول مالية شديدة التقلب في قيمتها، ولعل هذه هي الأسباب التي أدت إلى سيادة نظرية القروض التجارية لفترة طويلة، وبموجب هذه النظرية تقوم البنوك التجارية بالاستثمار في أدوات الدين قصيرة الأجل التي تنشأ عن عمليات تجارية حقيقية ولكن مع تطور ونمو السوق المالية أصبح من السهل تحويل الكثير من الأوراق المالية إلى نقود بسرعة وبدون خسارة في قيمتها. (شيحة، 1985)

وظائف للمصارف التجارية:

1- قبول الودائع.

2- منح الائتمان.

3- القيام بالخدمات نيابة عن العملاء.

4- بيع وشراء العملات الأجنبية.

5- خلق أدوات استثمار مالي.

6- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين.

7- البطاقة الائتمانية. (رمضان، 1997)

أولاً: الإطار النظري للدراسة التطبيقية :

1- نسبة الأصول الخطرة : وتمثل هذه النسبة

$$\textbf{نسبة الأصول الخطرة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول ذات المخاطر}}$$

2- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول : وتمثل هذه النسبة

$$\textbf{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

3- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض : وتمثل هذه النسبة مقياسا لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الإخفاق في استرجاع جزء من الأموال المستثمرة في القروض وتقاس هذه النسبة كالتالي:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي القروض}}$$

4- نسبة حقوق الملكية إجمالي الودائع : تقيس هذه النسبة مدي اعتماد المصرف على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل وايضا قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له, أي أن هذه النسبة كلما ازدادت كلما زاد أمان المودعين وتقاس هذه النسبة كالتالي:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

أن إجراء تقييم سليم وفق مقومات محددة للعناصر المرتبطة بقضايا رأس المال سوف يؤدي إلى تصنيف صحيح له ويساهم في دعم عمليات التفتيش كما يلي:

1- المصرف الذي يصنف رأسماله (1) يتصف بالمؤشرات التالية :

- أداء قوى للأرباح.
- النمو الجيد للأصول.
- خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية, وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة الخاصة برأس المال اللازم لها.
- معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين, مع المحافظة على قدرة المساهمين على زيادة رأس المال بصورة مقبولة, (معقولية توزيع الأرباح: تعطي عائد للمساهمين دون إعاقة نمو رأس المال المطلوب).
- حجم منخفض للأصول المتعثرة, وكفاية للمخصصات المكونة لمقابلتها.

2- المصرف الذي يصنف رأسماله (2) لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنف رأسماله بالتصنيف (1) حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية, ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة, فعلي سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نموه بصورة جيدة ولكن أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبيا, فضلا عن إخفاق الإدارة في الاحتفاظ برأس مال كاف لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال.

3- المصرف الذي يصنف رأسماله (3) يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة, مما يتطلب إشرافا تنظيميا لضمان مناقشة الإدارة للقضايا ذات الشأن, واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال, ومن أسباب التصنيف أيضا وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال, فضلا عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو أصوله, وهي

في حد ذاتها عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على رأس المال مما ينعكس سلبا على قدرة المصرف والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله.

4- المصرف الذي يصنف رأسماله (4) يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية, حيث يكون لدى المصرف مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله كما يعاني المصرف من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والعمليات الائتمانية, أو تحقيق نتائج سلبية في ربحيته وبناء على ما سبق فقد يعاني المصرف أو لا يعاني في تلبية المتطلبات التنظيمية, ولكن من الواضح عدم وجود كفاءة في رأس المال فاذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمين إجراء فوريا لتصحيح الاختلال, فانه يتوقع الإعسار الوشيك للمصرف مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة والمساهمين الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.

5- المصرف الذي يصنف رأسماله (5) يعتبر في حالة عسرا مالي بحيث يتطلب إشرافا رقابيا قويا لتلافي خسائر المودعين والدائنين, حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي, مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

وقد أعتمد البحث في تصنيف المصارف فيما يتعلق بكفاية رأس المال على معيار السلطة الليبية والتي أشترط فيه مصرف ليبيا المركزي على أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال في المصارف التجارية كلا على حده معدل 8% وفقا لمقررات لجنة بازل (1).

حيث أنه تم التصنيف وفق المؤشرات التالية :

- **رأس المال الجيد** : تكون نسبة كفاية رأس المال جيدة إذا كانت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر 10% فاكثر.
- **رأس المال الملائم** : تكون نسبة كفاية رأس المال الملائمة إذا كانت 8% فاكثر.
- **رأس المال الضعيف** : تكون نسبة كفاية رأس المال ضعيفة إذا كانت أقل من 8%.
- **رأس المال الضعيف جدا** : تكون نسبة كفاية رأس المال ضعيفة جدا إذا كانت أقل من 6%.
- رأس المال الضعيف والحرج : تكون نسبة كفاية رأس المال ضعيفة بشكل حرج إذا كانت تساوي أو أقل من 2%.

حساب النسب المالية :-

1- مصرف التجاري الوطني

قياس كفاية رأس المال لمصرف التجاري الوطني

أ- نسبة الأصول الخطرة = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول ذات المخاطر}}$

سنة 2020 = 5.29%

سنة 2021 = 5.83%

سنة 2022 = 4.77%

سنة 2023 = 4.98%

المتوسط = $\frac{4.98+4.77+5.83+5.29}{4}$ = **5.21**

ب- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$

سنة 2020 = 4.39%

سنة 2021 = 4.21%

سنة 2022 = 4.23%

سنة 2023 = 4.86%

المتوسط = $\frac{4.86+4.23+4.21+4.39}{4}$ = **4.42**

ج- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي القروض}}$

سنة 2020 = 23.89%

سنة 2021 = 24.19%

سنة 2022 = 22.79%

سنة 2023 = 23.88%

المتوسط = $\frac{23.88+22.79+24.19+23.89}{4}$ = **23.68**

د- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$

سنة 2020 = 5.69%

سنة 2021 = 6.21%

سنة 2022 = 6.88%

سنة 2023 = 5.98%

المتوسط = $\frac{5.98+6.88+6.21+5.69}{4}$ = **6.19**

الجدول رقم (1) التقييم المركب لمصرف التجاري الوطني من حيث كفاية رأس المال

المصرف	نسبة الأصول الخطرة	حقوق الملكية / مالي الأصول	حقوق الملكية / إجمالي القروض	حقوق الملكية / جمالي الودائع	متوسط النسبة	التقييم	التصنيف
التجاري الوطني	%5.21	%4.42	%23.68	%6.19	%9.87	1	قوي

تحصل مصرف التجاري الوطني على تقييم قوي لكفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل مما يدل على أداء قوي للأرباح ونمو جيد للأصول بالإضافة إلى خبرة الإدارة في متابعة الأعمال المصرفية والأخطار المتعلقة بها مع معقولية توزيع الأرباح للمساهمين وانخفاض حجم الأصول المتعثرة وكفاية المخصصات المكونة لمقابلة هذه الأصول.

2- مصرف الجمهورية :-

قياس كفاية رأس المال لمصرف الجمهورية

أ- نسبة الأصول الخطرة = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول ذات المخاطر}}$

سنة 2020 = 8.31%

سنة 2021 = 8.28%

سنة 2022 = 8.26%

سنة 2023 = 8.09%

المتوسط = $\frac{8.09+826+8.28+0.31}{4}$ = **8.23**

ب- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$

سنة 2020 = 5.67%

سنة 2021 = 5.64%

سنة 2022 = 5.69%

سنة 2023 = 5.59%

المتوسط = $\frac{5.59+5.69+5.64+5.67}{4}$ **= 5.64**

ج- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي القروض}}$

سنة 2020 = 38.21%

سنة 2021 = 37.92%

سنة 2022 = 37.75%

سنة 2023 = 38.01%

المتوسط = $\frac{38.01+37.75+37.92+38.21}{4}$ **= 37.97**

د- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$

سنة 2020 = 7.68%

سنة 2021 = 7.54%

سنة 2022 = 7.86%

سنة 2023 = 7.92%

المتوسط = $\frac{7.92+7.86+7.54+7.68}{4}$ **= 7.75**

الجدول رقم (2) التقييم المركب لمصرف الجمهورية من حيث كفاية رأس المال

المصرف	نسبة الأصول الخطرة	حقوق الملكية / مالي الأصول	حقوق الملكية / إجمالي القروض	حقوق الملكية / جمالي الودائع	متوسط النسبة	التقييم	التصنيف
الجمهورية	%8.23	%5.64	%37.97	%7.75	%14.98	1	قوي

تحصل مصرف الجمهورية على تقييم قوي لكفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل مما يدل على أداء قوي للأرباح ونمو جيد للأصول بالإضافة إلى خبرة الإدارة في متابعة الأعمال المصرفية والأخطار المتعلقة بها مع معقولية توزيع الأرباح للمساهمين وانخفاض حجم الأصول المتعثرة وكفاية المخصصات المكونة لمقابلة هذه الأصول.

3- مصرف التجارة والتنمية :-

قياس كفاية رأس المال لمصرف التجارة والتنمية

أ- نسبة الأصول الخطرة = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول ذات المخاطر}}$

سنة 2020 = 9.28%

سنة 2021 = 8.99%

سنة 2022 = 9.81%

سنة 2023 = 9.58%

المتوسط = $\frac{9.58+ 9.81+8.99+9.28}{4}$ **= 9.41**

ب- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$

سنة 2020 = 5.42%

سنة 2021 = 5.22%

سنة 2022 = 4.99%

سنة 2023 = 4.28%

المتوسط = $\frac{4.28+ 4.99+5.22+5.42}{4}$ **= 4.97**

ج- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي القروض}}$

سنة 2020 = 34.65%

سنة 2021 = 33.59%

سنة 2022 = 35.15%

سنة 2023 = 34.56%

المتوسط = $\frac{34.56+ 35.15+33.59+34.65}{4}$ **= 34.48**

د- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$

سنة 2020 = 6.79%

سنة 2021 = 7.12%

سنة 2022 = 6.99%

سنة 2023 = 6.78%

المتوسط = $\frac{6.78+ 6.99+7.12+6.79}{4}$ **= 6.92**

الجدول رقم (3) التقييم المركب لمصرف التجارة والتنمية من حيث كفاية رأس المال

المصرف	نسبة الأصول الخطرة	حقوق الملكية / إجمالي الأصول	حقوق الملكية / إجمالي القروض	حقوق الملكية / إجمالي الودائع	متوسط النسبة	التقييم	التصنيف
التجارة والتنمية	%9.41	%4.97	%34.48	%6.92	%13.94	1	قوي

تحصل مصرف التجارة والتنمية على تقييم قوي لكفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل مما يدل على أداء قوي للأرباح ونمو جيد للأصول بالإضافة إلى خبرة الإدارة في متابعة الأعمال المصرفية والأخطار المتعلقة بها.

4- مصرف شمال افريقيا :-

قياس كفاية رأس المال لمصرف شمال أفريقيا

أ- نسبة الأصول الخطرة = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول ذات المخاطر}}$

سنة 2020 = 5.87%

سنة 2021 = 5.89%

سنة 2022 = 6.22%

سنة 2023 = 6.11%

المتوسط = $\frac{6.11+6.22+5.89+5.87}{4}$ **= 6.02**

ب- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$

سنة 2020 = 4.99%

سنة 2021 = 5.82%

سنة 2022 = 6.01%

سنة 2023 = 5.87%

المتوسط = $\frac{5.87+6.01+5.82+4.99}{4}$ **= 5.67**

ج- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي القروض}}$

سنة 2020 = 8.21%

سنة 2021 = 8.01%

سنة 2022 = 7.36%

سنة 2023 = 7.12%

المتوسط = $\frac{7.12+7.36+8.01+8.21}{4}$ **= 7.67**

د- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$

سنة 2020 = 5.75%

سنة 2021 = 5.65%

سنة 2022 = 6.01%

سنة 2023 = 6.33%

المتوسط = $\frac{6.33+6.01+5.65+5.75}{4}$ **= 5.93**

الجدول رقم (4) التقييم المركب لمصرف شمال افريقيا من حيث كفاية رأس المال

المصرف	نسبة الأصول الخطرة	حقوق الملكية / مالي الأصول	حقوق الملكية / إجمالي القروض	حقوق الملكية / جمالي الودائع	متوسط النسبة	التقييم	التصنيف
شمال افريقيا	%6.02	%5.67	%7.67	%5.93	%6.32	3	مقبول

تحصل مصرف شمال افريقيا على تقييم مقبول وفق مقررات لجنة بازل وهو ما يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة. مما يتطلب إشرافا تنظيميا لضمان مناقشة الإدارة للقضايا ذات الشأن (ضعف الربحية, ضعف نمو الأصول, ارتفاع الأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال) واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال.

5- مصرف الأمان :-

قياس كفاية رأس المال لمصرف الأمان

أ- نسبة الأصول الخطرة = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول ذات المخاطر}}$

سنة 2020 = 13.39%

سنة 2021 = 13.52%

سنة 2022 = 13.22%

سنة 2023 = 13.08%

المتوسط = $\frac{13.08+13.22+13.52+13.39}{4}$ = **13.30**

ب- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$

سنة 2020 = 5.98%

سنة 2021 = 5.88%

سنة 2022 = 5.39%

سنة 2023 = 5.22%

المتوسط = $\frac{5.22+5.39+5.88+5.98}{4}$ = **5.61**

ج- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي القروض}}$

سنة 2020 = 49.02%

سنة 2021 = 46.95%

سنة 2022 = 47.03%

سنة 2023 = 47.60%

المتوسط = $\frac{47.60+47.03+46.95+49.02}{4}$ = **47.65**

د- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$

سنة 2020 = 6.02%

سنة 2021 = 6.32%

سنة 2022 = 5.99%

سنة 2023 = 6.30%

المتوسط = $\frac{6.30+5.99+6.32+6.02}{4}$ = **6.15**

الجدول رقم (5) التقييم المركب لمصرف الأمان من حيث كفاية رأس المال

المصرف	نسبة الأصول الخطرة	حقوق الملكية / مالي الأصول	حقوق الملكية / إجمالي القروض	حقوق الملكية / جمالي الودائع	متوسط النسبة	التقييم	التصنيف
الأمان	%13.3	%5.61	%47.65	%6.15	%18	1	قوي

تحصل مصرف الأمان على تقييم قوي وفق لكفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل متطابق مع جميع المصارف عدا مصرف شمال أفريقيا.

الملاحظ من الجداول أن جميع المصارف تحصلت على أكثر من 10% غدا مصرف شمال أفريقيا تحصل على درجة أقل من 8%, وهذا دليل على قوة كفاية رأس المال بالنسبة لجميع المصارف باستثناء مصرف شمال افريقيا وتمتع هذه المصارف بالتالي :

(أداء قوي للأرباح – النمو الجيد للأصول– خبرة جيدة في الإدارة لمتابعة مسارات الأعمال المصرفية, وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها– معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين, مع المحافظة على قدرة المساهمين على زيادة رأس المال بصورة مقبولة, معقولية توزيع الأرباح, تعطي عائد للمساهمين دون إعاقة نمو رأس المال المطلوب – حجم منخفض للأصول المتعثرة, وكفاية للمخصصات المكونة لمقابلتها). فيما يعاني مصرف شمال افريقيا من نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكث من العوامل المذكورة أعلاه مما يتطلب إشرافا تنظيميا لضمان مناقشة الإدارة للقضايا ذات الشأن, واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال, ومن أسباب التصنيف أيضا وجود مستوي مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال, فضلا عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو أصوله وهي في حد ذاتها عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على رأس المال مما ينعكس سلبا على قدرة المصرف والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله.

نتائج الدراسة :-

1-وجود مساهمة لمعيار كفاية رأس المال في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

2-تباين مستوى التزام المصارف التجارية الليبية بالنسب المعيارية لكفاية رأس المال.

3-قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المحتملة كالائتمانية والتشغيلية.

توصيات الدراسة :-

1- ضرورة زيادة الاهتمام بمعيار بكفاية رأس المال في المصارف التجارية ليتلائم مع متطلبات لجنة بازل ومصرف ليبيا المركزي.

2- ضرورة إجراء المزيد من البحوث عن أساليب أخري لتقييم الأداء المصرفي بخلاف معيار كفاية رأس المال .

3- تدعيم القواعد الرأسمالية للمصارف, وتفعيل أدوات الرقابة المصرفية .

4- الالتزام المستمر بالمتطلبات المعيارية الصادرة عن الجهات الرقابية لضمان سلامة القطاع المصرفي وحماية حقوق المودعين.

المراجع:

الكتاب:

- سليمان بوذياب, اقتصاديات النقود والبنوك, المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر بيروت 1996.
- خالد أمين عبدالله, العمليات المصرفية, دار وائل للنشر, الإسكندرية, ط2,2000.
- عبد الغفار حنفي, الأسواق والمؤسسات المالية, الدار الجامعية الإسكندرية, 2000 .
- حمد كمال خليل الحمزاوي, اقتصاد الائتمان المصرفي, منشأة المعارف, مصر ط2, 2000 .
- فؤاد مجيد كرخي, تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية, دار المنهج للنشر, عمان, الأردان, الطبعة الأولي, 2001 .
- طارق عبد العال حماد, التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك, الدار الجامعية, مصر, 2003 .
- سوري عدلي ناشد, مقدمة في الاقتصاد والنقدي والمصرفي, منشورات الحلبي الحقوقية, دمشق, 2005 .
- عبد المطلب عبد الحميد, العولمة واقتصاديات البنوك, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2005 .
- الطاهر عبدالله, النقود والبنوك والمؤسسات المالية, مركز اليزيد للنشر,2006 .
- طاهر محسن الغالبي, وائل محمد إدريس, الإدارة الإستراتيجية, دار وائل للنشر, الأردان, الطبعة الأولى, 2007.
- زياد رمضان, إدارة البنوك, دار البداية للنشر, طبعة1, 2008.

– صلاح الدين حسن السيسي, الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال " قياس أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية" دار الكتاب الحديث, ط1, القاهرة, مصر 2010 .

– خالد أمين عبدالله, العمليات المصرفية الإسلامية – الطرق المحاسبية الحديثة, دار وائل للنشر, ط7, 2014.

– مصطفى رشدي شيحة،(1985). الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت.

الدوريات والمجلات:

– طارف أحمد عواد, تقييم نظام قياس الأداء الوظيفي للعاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية, رسالة الماجستير في إدارة الأعمال, الجامعة الإسلامية, غزة, 2005.

– تهاني محمود محمد الزعابي, (2008) تطوير نموذج احتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل – دراسة تطبيقية على البنك السلامي العربي والنبك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة, رسالة ماجستير, كلية التجارة, قسم المحاسبة والتمويل, الجامعة الإسلامية, غزة, فلسطين.

– عبادي محمد وسليم حمود, استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية, الملتقي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة, جامعة محمد بوضياف المسيلة, 10/11 نوفمبر, 2009.

– محمد شريف أيمان, دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية, رسالة ماجستير, العلوم الاقتصادية فرع نقود مالية وبنوك المركز الجامعي البويرة 2008–2009.

– عباسي عصام, تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات, رسالة ماجستير, علوم التسيير, تخصص: مالية مؤسسة, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, 20012/2011.

– يوسف بوخلخال, (2012): أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية, دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية, مجلة الباحث, العدد10, الجزائر.

– ايت عكاش2013 : تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية, رسالة دكتوراه.

– سحر طلال إبراهيم, تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد الخامس والثلاثون, 2013.

– الفراء, احمد نور الدين الفرا, تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي, دراسة حالة بنك فلسطين, رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الإسلامية, غزة, 2014.

– مجلة الواحات للبحوث والدراسات, جامعة غرداية, المجلد السابع, العدد الثاني, 2014.

– مجلة التكامل الاقتصادي العدد 04 ديسمبر 2018.

– مجلة كلية السياسة والاقتصاد جامعة دمنهور العدد التاسع – يناير– 2021.

– المجلة العراقية للعلوم الإدارية – العدد 53 – المجلد 13.

المراجع الأجنبية :

– El – Masry , A. Capital strutcture and performance of Middie East and North Africa – Medhat Tarawneh ,A comparison of (MENA) , Banks and Bank Systems, 11 (1), 77–91.

financial performance in the banking sector, some evidence from Omani commercial banks, International Research Journal of Finance and Economics, Issus 3, 2006.

– Husni Ali Khrawish, Determinants of commercial banks Performance , evidence from Jordan, International Research Journal of Finance and Economics, Issus 81, 2011.

- website: www . arablaw . org/ download/banking instr capital jo. Doc
- Website: www. arablaw . org/ download – instr – capital – jo.doc Antoine Sardi, Balell, op.cit, p.p 14-15.
- Website: http:// dx.doi.org/ 10.21511/bbs. 11 (1). 2016.097